**الأستاذة: بلخثير نجية**

**مقياس النظرية في العلاقات الدولية**

**سنة : ثانية ليسانس**

**البحث الأول:النظرية الماركسية**

**مضمون النظرية الماركسية:**

تعتمد الماركسية معرفياً على تقسيم المجتمع البشري إلى طبقتين، حسب تطور علاقات الإنتاج، هما الطبقة البورجوازية، وتقابلها بصورة مضادة الطبقة العمالية "البروليتاريا"، وقد اتكأ التوجه الماركسي على العامل المادي الذي يتمظهر في العنصر الاقتصادي في تبني هذا التقسيم، وبفضل فاعليته الحضورية في تفعيل الحركية الاجتماعية، اعتبرت الماركسية أنّ (الطبقات التي تملك وسائل الإنتاج تهيمن بالضرورة على قوى الإنتاج الأخرى التي تحرم من حق الملكية الخاصة. غير أنّ ظهور قوى منتجة ومالكين جدد لقوى الإنتاج، يساهم في إدخال المجتمع في تناقضات مع العلاقات السابقة. الأمر الذي يؤدي لا محالة إلى تغييرها في اتجاه جديد للهيمنة تحدده الطبقات الصاعدة1.

أسس كارل ماركس تحليلاته حول الرأسماليةعلى مجموعة من المسلمات العامة تتمحور حول التاريخ الاجتماعي،حيث يرى في التاريخ حركة مستمرة و في اتجاه واحد لتحقيق مزيد من التقدم ، و أن أي تحول اجتماعيفي التاريخ يتم من خلال أليات الصراع الطبقي ذاخل المجتمع، و قد لخص هذا التوجه في مقولته الشهيرة : البيان الشيوعي: " ان تاريخ المجتمعات حتى الان ليس سوى تاريخ صراع الطبقات 2

يعتبر التحليل الماركسي أن الظاهرة السياسية ظاهرة غير مستقلة أو قائمة بذاتها،بل هي انعكاس و تعبير عن علاقات وقوى الانتاج السائدة في المجتمع،و بتعبير أخر يعتبر الاقتصاد المحرك الأساسي للظاهرة السياسية، كما وضح كارل ماركس بأن الظواهر الاجتماعية تنقسم إلى صنفين:

: ظواهر تنتمي إلى البنية التحتية، ثثمثل في الظاهرة الاقتصادية باعتبارها الظاهرة التي تعكس المادة وتناقضاتها بشكل مباشر،و ظواهر تنتمي إلى البنية الفوقية،ثثمثل في كل مظاهر الحياة و النشاط الانساني ككل: سياسي ، اجتماعي، ثقافي ،ديني، قانوني ولا تنعكس كل هذه المظاهر الا من خلال مكونات البنية التحتية و طبيعتها ، اذ يحدد شكل الانتاج وأنماط العلاقات السائدة فيه و أنماط جميع العلاقات الاجتماعية الأخرى و مخرجاتها، وبالتالي تحدد البنية التحتية و بشكل حاسم ، شكل البنية الفوقية، و أن فهم هذه الأخيرة مرهون بفهم الأولى من خلال فهم قوانينها و مساراتها

لقد أكد كارل ماركس على ضرورة دراسة البنية المادية للعلاقات الاقتصادية من أجل فهم الظاهرة السياسية، من خلال وصف الواقع الاجتماعي كما هو موجود دون تزييف، و الابتعاد عن الادعاءات الايديولوجية و الأخلاقية ، مما يوضح المنهج الواقعي المتبع في التحليل الماركسي القائم على نقد النمودج الرأسمالي و استقراء تناقضاته، و بالتالي دراسة ما هو موجود ، بيد أن الانتقاد المقدم في هذا المجال ، أن دراسة ما هو موجود في التحليل الماركسي تفضي الى دراسة ما هو غير موجود، الأمر الذي يخرجه من التحليل الواقي في نهاية التحليل3.

**تقييم النظرية الماركسية :**

 يرى اتجاه في العلاقات الدولية ،أنهعلى الرغم من أن الماركسية قد اتخذت من نموذج الإنتاج محددًا أساسيًا لها، إلّا أنها لم تغفل البعد العالمي لهذا النموذج حيث افترض ماركس أن امتلاك وسائل الإنتاج والتكنولوجيا كان هو الدافع الرئيس الذي دفع بالأفراد إلى الوقوع في فخ التخصص في العمل، والذي نشأ عنه مفهوم العمل مقابل أجر، حيث إن ملاك وسائل الإنتاج هم العدو الأول لحركات التحرر التي من شأنها أن تخلق الإنسان العالمي المتحرر.

أي أن افتراض ماركس عن عالميّة الإنسان يفرض على الإنسان هويّة عليا يتخلى بموجبها عن هوياته القوميّة أو الإثنيّة أو الدينيّة، فالانتماءات الجانبيّة قد تؤثر في هويّة الفرد المنتمي للبروليتاريا العالمية. كما يعتبر هذا الاتجاه قدرة ماركس على ادراك ماركس حتمية العولمة بشكل مبكر، معتبرا أن النموذج الإنتاجي الذي تتبعه الرأسمالية ذاهبٌ باتجاه العولمة، لهذا و اعتبر –بتركيزه على فكرة البروليتاريا العالمية ضد البرجوازيين الوطنيين- فيلسوف كوسموبولتي cosmapolitan أو دولي.

**الماركسية الجديدة:**

تقترب النظرية الماركسية الجديدة في رؤيتها للعلاقات الدولية من المدرسة الواقعية الجديدة، حيث تركز كل منهما على تحليل بنية النظام الدولي، وتختلفان في نظرتهما داخل تلك البنية ففي حين تنطلق الواقعية الجديدة من منظار ميزان القوى، وتحافظ الماركسية على منظورها المادي الاقتصادي وفق منطق من يملك ومن لا يملك، مرتكزة على مجموعة من القواعد:

-تحليل العلاقات الدولية انطلاقا من بنية النظام الدولي المادية الاقتصادي.

-استخدام المدخل التاريخي في التحليل.

-هيمنة الدول الغنية على الدول الفقيرة وإعاقتها لنموها.

-ترفض وضع الاقتصاد ضمن ما عرف في الواقعية بالسياسات الدنيا، بل جعلته مرتكزها الأول5.

وتركز النظريات الماركسية الجديدة وفي مقدمتها نظرية النظام العالمي على فكرة المركز والأطراف، إذ تنظر إلى الوضع الدولي القائم بعد عام 1990 عبر منظار "دولة مركز قوية مهيمنة استغلالية متمثلة في الولايات المتحدة، ودول غنية تحيط بها، وأطراف تكون موضع استغلال القوى العالمية"، و تبني وفق ذلك تحليلاتها السياسية.

و اذا كانت الماركسية ترى أن الدول الرأسمالية تحارب بعضها كنتيجة لصراعها الدائم من أجل الربح، كما أنها تحارب الدول الاشتراكية لأنها ترى فيها بذور فنائها، وبالمقابل، فإن النظرية النيوماركسية "التبعية" تركز على العلاقات بين القوى الرأسمالية الأكثر تطورا والدول الأقل تطورا، إذ ترى أن الأولى أصبحت أكثر غنى باستغلال مستعمراتها مدعومة في ذلك بتحالف غير مقدس مع الطبقات الحاكمة للدول السائرة في طريق النمو. وهكذا، فإن الحل في نظرها يكمن في الإطاحة بهذه النخب الطفيلية وتأسيس حكومات ثورية تلتزم بتنمية ذاتية.

في الواقع، لقد تم دحض افتراضات كلتا النظرتين (الماركسية و النيوماركسية) حتى قبل نهاية الحرب الباردة. أما بالنسبة للأولى، فإن تاريخ التعاون الاقتصادي والعسكري الوثيق بين القوى الصناعية المتقدمة، أظهر أن الرأسمالية لا تحتم الانقياد نحو التنازع، وبالمقابل، فإن الانشقاقات الكبيرة التي شهدها العالم الشيوعي مع نهاية الحرب الباردة، أظهرت أن الاشتراكية لا تقوم دوما بتعزيز الانسجام 4.

ومع استسلام الماركسية لإخفاقاتها المتعددة، اتجه منظروها لاستعارة مفاهيم وتصورات من أدبيات ما بعد الحداثة، خاصة من التيار النقدي في الأدب والعلوم الاجتماعية. هذه المقاربة التي تقوم على **المنهج التفكيكي** أبدت تشكيكها في مساعي الليبراليين والواقعيين لتعميم افتراضاتهم، إذ ركز رواد هذا الاتجاه الجديد على أهمية اللغة والخطاب في تشكيل المحصلات الاجتماعية، إلا أن اقتصارهم على نقد المنظورات السائدة دون تقديم بدائل إيجابية جعلهم مجرد أقلية منشقة طيلة الثمانينيات5.

**قائمة الهوامش:**

1-حسن مصدق، النظرية النقدية التواصلية، يورغن هابرماس ومدرسة فرانكفورت . لبنان:المركز الثقافي العربي، 2005، ص 46

2- محمد حمشي، الاتجاه الماركسي للتنظير في العلاقات الدولية، متاح على الموقع:

<http://arabprf.com/?p=2561>

1. محمد الطاهر عديلة، أطروحة دكتوراه، ص 260،
2. طارق البيطار،النظرية الماركسية:ماذا قدمت للبشرية، متاح على الموقع:

<https://www.sasapost.com/opinion/marxism-and-international-relations>

1. عبد القادر نعناع، الرؤية الماركسية للعلاقات الدولية الراهنة، مركز مستقبل الشرق للدراسات و البحوث، لندن، ديسمبر 2016، ص 05.
2. ستيفن وولت، العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة"، ترجمة: زقاغ عادل و زيدان زياني، نقلا عن موقع:

http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR

**الأستاذة: بلخثير نجية**

**مقياس النظرية في العلاقات الدولية**

**سنة : ثانية ليسانس**

**البحث الثاني:النظرية الواقعية**

**النظرية الواقعية:**

سيطرت النظرية الواقعية التي جاءت كرد فعل على النظرية المثالية، على دراسة العلاقات الدولية في الولايات المتحدة لأكثر من عشرين سنة تبدأ منذ 1945، وتنتقي النظرية الواقعية مادتها الخام من التاريخ لتصل إلى تعميمات حول السلوك الدولي، أما الفرضيات التي تقوم عليها النظرية الواقعية فيمكن تلخيصها فيما يلي:

1/ الدولة القومية هي وحدة التحليل الأساسية، على خلاف المثالين الذي يولون الاهتمام الأول لمعايير السلوك الدولي وتطورها والمستندة إلى القانون والتنظيم.

2/ الطبيعة البشرية السلبية، فهي غير مجبولة على حب الغير بل تنزع إلى الشر و الخطيئة و القوة.

3/ العلاقة بين أهمية الدولة و الموقع الجغرافي الذي تحتله.

4/ وسيلة تنظيم العالم وتحقيق السلام هو توازن القوى القائم على الردع وليس المناشدات المثالية كمشروع إقامة حكومة عالمية .

5/ الفصل بين الأخلاق و السياسة، فالسياسة ليست وظيفة الأخلاق كما أن النظرية السياسية تستفيد من الممارسة السياسية و الخبرة التاريخية.

6/ الدولة فاعل راشد بالأساس.

7/ الأمن القومي يحتل قمة أولويات القضايا الدولية.

 و يرى أنصار هذه المدرسة في القضايا الأمنية و الإستراتيجية باعتبارها قضايا السياسة العليا، بينما القضايا الاقتصادية و الاجتماعية باعتبارها قضايا السياسة الدنيا الروتينية، وهي ما عرفت بالواقعية الكلاسيكية عند **هانز مورغانتو**.

8/-دراسة القوة كجزء مركزي للسياسة الدولية، باعتبار العلاقات الدولية صراع من أجل القوة، إلا أنها لم تستطع أن تميز بين القوة كنتيجة، و كأداة و كدافع .

و في نهاية السبعينيات من القرن الماضي، برزت الواقعية الهيكلية أو البنيوية على يد **كينث والتز** الذي ركز على الدور الحاسم لبيئة السياسة الدولية وطبيعة النظام الدولي في تفسير العلاقات الدولية، حيث أن مكانة الدولة في النظام الدولي تحدد الفرص المتاحة أمامها و القيود المفروضة على سلوكها الخارجي أما خصائصها الداخلية وتفاعلاتها مع الدول الأخرى، فتحدد تفاصيل السياسة الخارجية لكل دولة، كما يناقش فكرة المحددات البنيوية للنظام الدولي المتحكمة في فرض سلوكيات الدول، منتقدا بذلك النظرية التقليدية على أنها نظريات اختزالية، حيث اختزلت أسباب الصراع من أجل السلطة في الطبيعة البشرية في حين بذل **وولتز** جهدا ليتجنب أي نقاش فلسفي للطبيعة البشرية، و وضع بدلا من هذا نظرية في السياسة الدولية مشابهة للاقتصاد المجهري.

حيث يؤكد **وولتز** أن الدول في النظام الدولي كالشركات في الاقتصاد المحلي، لديها نفس المصلحة الرئيسية و هي البقاء، و تعيش في بيئة قائمة على توازن القوى.

و عليه، فإن التغيرات في بنية النظام تختلف عل التغيرات على مستوى الوحدة، لذلك نجد أن التغيرات القطبية العالمية تؤثر على كيفية توفير الدول لأمنها، فعندما ينخفض عدد الدول العظمى إلى دولتين أو دولة واحدة، تحدث تغيرات مهمة في كيفية توفير الأمن، و حين توجد أكثر من دولة عظمى، تعتمد الدول على التحالفات التي يمكن إقامتها مع آخرين.

**الأستاذة: بلخثير نجية**

**مقياس النظرية في العلاقات الدولية**

**سنة : ثانية ليسانس**

**البحث الثالث: المدرسة السلوكية في العلاقات الدولية:**

**تمهيد:**

نشأت المدرسة السلوكية في منتصف الخمسينيات وتبلورت في الستينيات، هدفت إلى ايجاد نظرية تحليلية تفسيرية وتنبؤية، انطلاقا من انتقاد النظريات السابقة التي أغفلت استعمال مناهج علمية وفرضيات ، ومفاهيم محدده،حيث اهتمت هذه المدرسة بالأنماط المتكررة وليس بالحالات الفردية كمحور للبحث، مركزة على المناهج " العلمية" القائمة على الاحصائيات، وساهم في ذلك استعمال الحاسوب، و الرياضيات والقدرة على التعميم و اطلاق الأحكام العامة من خلال الانطلاق من التحليل العام وليس التفسير 1 .

 فمع ولادة علم النفس و علم الاجتماع في  نهاية القرن الــ19 ظهرت أولى مراحل المدرسة السلوكية التي برزت في صورتها الدولية والكلاسيكية، و بانتهاء الحرب العالمية الأولى والفشل الذي أصاب العديد من الدول الأوربية وانتشار النظم السياسية الفاشية والدكتاتورية اتجه العديد من الباحثين الأوربيين إلى التوجهات النفسية2.

وقد اعتمدت السلوكية في كثير من أطروحاتها على النتائج التي توصل إليها علماء الاجتماع وعلماء النفس وعلماء الأنثروبولوجيا الذين درسوا سلوكيات الأفراد والجماعات الاجتماعية. وذلك انطلاقاً من أن سلوكيات الدول هي أساساً سلوكيات الأفراد والجماعات الرسمية وغير الرسمية في تلك الدول، وأن الشرط الضروري عند السلوكيون لتحويل الوقائع والأحداث إلى معلومات وبيانات يتمثل في وجود إجراءات وقواعد تصنيف وترتيب واضحة يمكن تكرارها3.

و يقوم المنهج السلوكي على  استخدام علم النفس الاجتماعي وعلم النفس السياسي ، ومن بين الوسائل المستخدمة دراسة الشخصية القومية، واستقصاء الرأي العام إزاء المواقف الخارجية المعينة، ودراسة النفسية العامة في الأزمات الدولية والتعرف على تصوراتها وتوقعاتها4.

انتقد السلوكيون الواقعيين كونهم يركزون على ملاحظة سلوكيات الحكومات التي يدرسونها باستعمال مصطلحات مثل “ميزان القوة” أو تحقيق المصلحة الوطنية، أو دبلوماسية الحذر التي تمليها الحاجة للبقاء، ولهذا جعلوا من مصطلح” القوة” محور التحليل.

وهنا وفقاً للسلوكيين، تكمن صعوبة كبيرة في تعريف مصطلح القوة في كونه يتضمن مفهوم “التأثير” وهذا التأثير هو بالأسس علاقة سيكولوجية تحتوي على السيطرة، وترتكز على عوامل متعددة تبدأ من القدرة على الإقناع وصولا إلى القدرات النووية، وبالتالي يكون من الصعب قياسها، ولا يقف الأمر عن مفهوم القوة فقط عند الواقعية، ولكن الإشكاليات تمتد للعديد من المفاهيم التي تشكل ركائز أساسية في منطلقات المنظور الواقعي، مثل مفهوم “المصلحة الوطنية”، ومفهوم “ميزان القوى”، فالمفهوم الأخير قد يعني المحافظة على الوضع الدولي الراهن لبعض الدول، كما قد يعني محاولة النظر فيه من طرف دول لا يخدمها الوضع الحالي.

كما اختلف السلوكيين مع الواقعيين في تعريف العلاقات الدولية كعلم ، فهم يعتبرون أنه لا يمكن حصر العلاقات الدولية داخل حيز علم السياسة أو اختصاص مستقل آخر، فعلم العلاقات الدولية هو حقل من البحث تشترك فيه الكثير من العلوم، كعلم السياسة والتاريخ وكذلك العلوم الاجتماعية والتجريبية والعلوم الطبيعية5.

يعتبر السلوكيون أن المدرسة التقليدية لا تقدم الشيء الكثير منهجيا بل و لا تعدو أن تكون مجرد مقاربة تعتمد على الحكمة wisdom approach و يعتبرون أنه من الصعب التوصل إلى نظرية علمية شاملة في العلاقات الدولية، لأن المتغيرات التي تتحكم في السلوك السياسي الدولي كثيرة جدا و لا يمكن ربطها علميا، و لهذا ركز معظمهم على بحوث من المستوى المتوسط intermediate-levelو التي تعتمد على جمع مجموعة صغيرة من المتغيرات و ذلك من أجل بناء نظريات جزئية partial أو middle-range تستطيع أن تصمد أمام الاختبار.

 في محاولتهم لدراسة العلاقات الدولية بطريقة تجريدية غير محدودة في الزمن timeless فقد بنى السلوكيون نماذج للنظام الدولي و جمعوا بمساعدة الطلبة و الأساتذة المعطيات المرتبطة بتلك النماذج و ذلك من أجل التأكد من صحة أو عدم صحة الفرضيات الأولية التي وضعوها و منها دراسات Kaplan Deutsch ، Rosenau ... لكن معظمهم ركزوا على مواضيع دقيقة و محصورة جدا مما فتح المجال أمام الانتقادات التي تقول أنهم اهتموا بمسائل ميكروسكوبية غير مهمة6.

 كمثال على الدراسات ذات البعد المتوسط ( middle-range investigations) تلك التي قام بها David Singer و Melvin Small محاولة للربط إحصائيا بين سياسة الأحلاف في أوربا بين 1945-1815 و وقوع الحرب، و توصلا إلى تقديم مقترحات حذرة فيما يخص مساهمة الأحلاف أو عدم مساهمتها أو تجنب الحرب.

المشكل الأساسي في مثل هذه الدراسات هو وجود الكثير من المتغيرات الأخرى إلى جانب الأحلاف التي تساهم في خلق السلوك الحربي لدولة معينة.

 مثال آخر عن الدراسات المجهرية قام بها Ole Holsti في "تحليل المضمون لأقوال و كتاباتJohn Foster Dulles وزير الخارجية الأمريكي بين 1959-1953 و ذلك من أجل بناء "نظام الاعــتقاد" (belief-system ) الذي يؤمن به ( Dulles ) في مواجهة الإتحاد السوفياتي كدولة إيديولوجية وعدوانية. المشكل في مثل هذا العمل هو أن الباحث لم يطلع على الوثائق الشخصية و السرية للوزير، ثم أنه لا يستطيع أن يتغلغل داخل تلافيف عقله لتحديد ما إذا كان الوزير قد رسم سياسته طبقا للصورة التي يملكها عن الإتحاد السوفياتي و العالم أو طبقا للوهم السياسي السائد آنذاك.

إن مساهمة المدرسة السلوكية الأساسية لا تتمثل في النتائج التي توصلت إليها **بل في الثورة المنهجية التي أحدثتها في حقل العلاقات الدولية في الخمسينيات**، بحيث أن تطبيق المنهج العلمي في العلاقات الدولية قد ساهم في تطوير المصطلحات و أدوات البحث التي تم استقدامها من العلوم الاجتماعية وكذلك **في خلق بحوث "ما قبل النظرية"** pre-theory التي تمنح نفسها للاختبار و التأكد من النتائج. و بالرغم من أن محاولات السلوكيين هي أقرب إلى " الوعود" promise منها إلى " الإنجاز" performance فإن تحقيق تلك الوعود في المستقبل يعني أن المنظرين في حقل العلاقات الدولية سوف يتمكنون من التنبؤ و بالتالي بالتحكم في سلوكات الفاعلين على الساحة الدولية7.

**نموذج ريتشارد سنايدر لصنع القرار:**

يعتبر نموذج ريتشارد سنايدر أول نموذج تم تطويره في حقل السياسة الخارجية، وذلك ابتداء من عام 1954،تقوم هذه المقاربة على فكرة أساسية مفادها أن الفعل الدولي يمكن تعريفه على أساس: أنه مجموعة القرارات التي تتخذها وحدات رسمية معترف بها، وأن الدول تتصرف على اعتبار أهنا فاعل في حالة دولية معينة ، وداخل هذه الوحدات يمكن تحديد صناع القرار الذين يسمح لهم وضعهم في الهرم الحكومي بالتصرف باسم الدولة.

أدرك ريتشارد سنايدر بأن هناك قصورا في النموذج الاستراتيجي، قاموا بتقد بم أنموذجا أخر لاستيعاب دموه مفهوم فهم صنع السياسة الخارجية، وتجاوز النموذج الذي ق "الصندوق الأسود" الذي تم تبنيه من طرف النموذج الاستراتيجي، وذلك بتقديم مجموعة من التفاعلات التي تتم بني مختلف المتغيرات البيئية والتي تؤثر بشكل مباشر على خيارات السياسة الخارجية8.

ويعتقد بأن عملية صناعة القرار في تفسير السياسة الخارجية تستمد قوتها النظرية من خلال التركيز على مسالة الدوافع، والتي يصنفها إلى نوعين : دوافع هادفة Inoreder motives ، وتعرف بالدوافع الشكلية والمرتبطة باختيار منفذ القرار لقراره بوعي منه، وذلك بغرض تحقيق غايات معينة كتحقيق الأمن والسلم...، وهي التبريرات التي تضفي الشرعية على سلوك عدواني لدولة ما، كالتدخل الأمريكي في العراق، ودوافع سببية .Because of motive وهي ذلك النوع الذي يصعب إدراكه بسهولة وذلك لارتباطها بالمتغيرات السيكولوجية، والشخصية لصناع القرار ، لذلك يرى ريتشارد سنايدر بضرورة دراسة وتحليل القرارات التي اتخذها صانع القرار في فتر ات معينة وليس تحليل نفسيته فقط ومعرفة دوافع صانع القرار ليس من اجل التحليل الذاتي هلا بقدر ما تهدف إلى تقصي النتائج المترتبة عن صنف معني من الدوافع في عملية صنع القرار.

ويحتوي الإطار النظري لعملية صنع واتخاذ القرار على المحيط الخارجي، المحيط الداخلي، البنية الاجتماعية والسلوكية، صناع القرار وعملية صنع القرار، و الفعل.

1-المحيط الدولي:

الوضع السياسي الدولي، المنظمات الدولية، الرأي العام العالمي، المصالح الاقتصادية الدولية الأخلاقيات الدولية.

1. المحيط الداخلي:

\*- المتغيرات الداخلية المادية: -المتغيرات الجغرافية، المتغيرات الاقتصادية، -المتغيرات الديموغرافية

\* - متغيرات الداخلية البنيوية: الرأي العام ، الأحزاب السياسية، الأنماط المؤسساتية..

\*-البنية الاجتماعية والسلوكية :

أ- قيم مجتمعية: وهي تلك القيم المؤثرة على الجماعة المقررة والمتمثلة في السوابق التارخيية

ب- قيم مرتبطة بصانع القرار: والذي يعين أن التكوين الشخصي لصانع القرار له دور كبير في التأثيرعلى عملية صنع القرار في السياسة الخارجية

\*-عملية صنع القرار.

\*- الفعل أو السلوكية السياسية9.

**قائمة المراجع:**

1. فهد بن ناصر الدرسوني، طرق البحث في العلاقات الدولية

<https://fahadaldarsony.blogspot.com/2017/01/blog-post_44.html>

1. المرجع نفسه.
2. عصام عبد الشافي، المنظورات الفكرية في العلاقات الدولية ، المعهد المصرى للدراسات السياسية والاستراتيجية.
3. فهد بن ناصر الدرسوني، مرجع سبق ذكره.
4. عصام عبد الشافي، مرجع سبق ذكره.
5. يخلف عبد السلام، محاضرات نظرية العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة.
6. المرجع نفسه.
7. كريم رقولي، "المقاربات النظرية لتفسير السياسة الخارجية: ريتشارد سنايدر وجيمس روزنو نموذجا"، (مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية)، المجلد الرابع، العدد الثاني ــ السنة جوان 2019 ص ص 335،336.
8. حسني بوقارة: السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية التحليل. الجزائر ، دار هومة، ص 134.

**الأستاذة: بلخثير نجية**

**مقياس النظرية في العلاقات الدولية**

**سنة : ثانية ليسانس**

**البحث الرابع :النظرية الليبرالية:**

تنقسم النظرية الليبرالية إلى النظرية الليبرالية التقليدية و الجديدة، إلا أنها تتفق حول افتراض امكانية تحقيق السلام و الأمن مؤسساتيا على خلاف الواقعية، و تنقسم إلى:

**النظرية الليبرالية الدولية:**

تنطلق الليبرالية من كون الإنسان خير بطبعه، و أن الأخلاق هي أساس السياسة الخارجية للدول، بالتالي فالعلاقات التعاونية و التكاملية بين الدول ممكنة، من خلال تأسيس مؤسسات و منظمات دولية تنظم العلاقات الدولية2.

و تقوم الليبرالية الدولية على افتراضين، إذا تحققا فإن السلام الدولي سيحل محل النزاعات، و يتعلق الأول بفكرة الفدرالية، أي قيام سلام دولي من خلال تأسيس فدرالية عالمية تظم جميع الدول، و هو ما أكد عليه **ايمانويل كانط** من خلال كتابه: " نحو سلام دائم "، دعا فيه إلى مواجهة حالة الوحشية العالمية - في ظل غياب القانون – من خلال إنشاء فدرالية للدول الحرة، أو عقد فدرالي بمثابة القانون الذي ينظم العلاقات الدولية1

**لكن، من جهة أخرى، أكد على مؤسسات دولية تتمتع بصلاحيات محدودة غير مطلقة، و ليس نظرية الحكومة العالمية خوفا من أن تصبح هذه الأخيرة دكتاتورية و تعمل على اضطهاد التعدد في التصورات الدينية، و اللغوية و الوطنية للحق السياسي، و لذا فقد كان دوما يبحث عن التمييز بين فدرالية للدول الحرة و بين أي تصور لدولة عالمية، مركزا على ضرورة تميز التقاليد الوطنية لكل دولة، كما أكد على كون القوانين تفقد فاعليتها بتوسع النطاق الجغرافي لعمل الحكومة، و من هنا فإن أية حكومة عالمية ستؤول إلى استبداد بعد اندثار بذور الخير، و بالتالي الفوضى**2**.**

أما الافتراض الثاني، فيتعلق بالجانب الاقتصادي، إذ تم الربط بين حرية التجارة و جنوح الدول إلى السلام من خلال افتراض **دافيد هيلد** حول انسجام مصالح الدول و دور التجارة و تبادل المنافع في تحويل الأمن إلى لعبة غير صفرية3.

الليبرالية البنيوية الجديدة:

تستند إلى فكرة السلام الديمقراطي ( في ثمانينات القرن 20 )، و التي تعود جذورها إلى الأبحاث التي قام بها **سمول مالفين** و **دافيد سنغر** في مقال نشر لهما، في 1976 في صحيفة القدس للعلاقات الدولية بعدما قام بتوسيع فكرة **ايمانويل كانط** لعام 1796، في مقاله السلام الدائم الذي اعتبر فيه أن الحكومات الجمهورية تجنح للسلم عكس الحكومات التي يحكمها متسلطون يسعون لتحقيق رغباتهم.

حيث أن الافتراض بأن الديمقراطيات تشكل فيما بينها منطقة سلام، يقوم على ملاحظة وجود علاقة متبادلة عالية بين الشكل الحكومي و المحصلة الدولية، و يرى **فرانسيس فوكويا** أن هذه العلاقة المتبادلة صحيحة فلم يحدث أن حاربت دولة ديمقراطية دولة أخرى، و يقول **جاك ليفي** أن تلك العلاقة التبادلية أقرب إلى قانون تجريبي في دراسة العلاقات الدولية.

إن آخر حلقة من النقاش حول السلام الديمقراطي، كانت قد بدأت فعليا قبل سقوط الاتحاد السوفياتي غير أن هذا المفهوم قد أصبح أكثر إسنادا بزيادة عدد الدول الديمقراطية، و تراكم مزيد من الشواهد الأمبريقية المؤكدة للارتباط بين الديمقراطية و السلام، فنظرية "السلام الديمقراطي" تعتبر تحريرا للطرح المبكر القاضي بأن الدول الديمقراطية نادرا ما تحارب بعضها البعض، بالرغم من أنها قد تدخل في حروب ضد دول أخرى، و قد قدم بعض الباحثين أمثال **مايكل ديويل** ، **جيمس لي ري** و  **بروس راسيت** عددا من التفسيرات في هذا الاتجاه، تمثل أساسا في أن الدول الديمقراطية تحبذ ضوابط التوفيق التي تمنع استعمال القوة بين أطراف تعتنق نفس المبادئ، كما أوضح في مؤلفه " مشروع السلام الدائم " أن إنشاء حلف بين الشعوب هو السبيل الوحيد للقضاء على شر الحروب وويلاتها، و هو ما أكده من خلال كتاب له بعنوان " فروض عن بداية تاريخ الإنسانية " في 1786 قائلا: " إن أكبر شر يصيب الشعوب المتمدنة ناشئ عن الحرب لا بمعنى الحرب الماضية أو الحاضرة، بل بمعنى دوام الاستقرار للحروب القادمة " و على الرغم من ذلك، فقد سلم بأن الخوف من الحرب قد يكون في طور بسيط من أطوار المدنية، و من أمتن الضمانات لصون الحرية و دفع الاستبداد، لأن المستبدين أنفسهم لا يستطيعون أن يستغنوا عن الثروة القومية التي لا تنمو إلا في ظل السلم والحرية1.

 الليبرالية المؤسساتية و المؤسساتية الجديدة:

ظهرت النظرية الليبرالية المؤسساتية كاستجابة للتغيرات الطارئة على واقع العلاقات الدولية، فتأثير العولمة و تراجع فعالية الدول كوحدات تحليل أساسية في العلاقات الدولية، و الأدوار التي أصبحت تضطلع بها المؤسسات و المنظمات الدولية و الإقليمية، و الثورة التكنولوجية ( الموجة الثالثة ) القائمة على المعلومات و الاتصال و تكثيف الاعتماد المتبادل، أصبحت تتطلب أنساق فكرية و مفاهيمية جديدة غير تلك التقليدية – التي أمست عاجزة عن تحليل و تفسير التغيرات و الأحداث الحديدة الشاخصة في الواقع الدولي – تتماش مع طبيعة التحولات و رصد أسبابها، و بالتالي تداعياتها ( الوظيفة التنبؤية ) في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

 و هو ما لاقى رفضا من قبل المنظرين الواقعيين الذين وجهوا انتقادات حادة إلى الليبرالية المؤسساتية بناءا على الاختلاف الجوهري بينهما حول المبادئ الأساسية لكل نظرية، حيث يرى **كينث والتز** أن رفض الدور الرئيسي للدولة في السياسة الدولية لا يكون إلا في حالة أن تصل قوة الفاعلين الآخرين مستوى مكافئ لقوة الدول العظمى، و ليس فقط أن تفوق قوتها بعض الدول الضعيفة، فسلوك المؤسسات العالمية يعتبر واحدة من العمليات داخل الأجهزة العالمية، و هناك فرق بين الأجهزة و بين ما يتم بداخلها من إجراءات حيث يتحدى **والتز** فعالية المؤسسات الدولية و تأثيرها، و يجادل بأن تأثيرها يعتمد على مدى تأييد الدول العظمى لها1.

 ركزت الليبرالية المؤسساتية على مفاهيم و آليات جديدة مثل توفر التوافق الجماعي بين أعضاء مجلس الأمن، و إدخال حق الفيتو إلى مجلس الأمن، التعاون عبر الوطني من خلال مفهوم التشعب والانتشار لدافيد ميتراني2.

حيث برزت النظرية الوظيفية التقليدية بعد الحرب العالمية الثانية، و ترتكز على جملة من المسلمات أهمها أن الدولة القومية كأهم وحدة تنظيمية في البيئة الدولية، لم تعد قادرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمع بسبب كون هذه الأخيرة تتجاوز الحدود الجغرافية للدولة، غير أن مواطن ضعف هذه النظرية تظهر من خلال الانتقادات الموجهة إلى مبادئها، فإذا كانت تكاليف الصفقات متدنية، فإنه يمكن إنشاء المؤسسات و تغييرها بحسب الإرادة ، و يمكن حينها أن نتوقع تزويدنا بمؤسسات دولية بحسب الطلب كما أن المؤسسات تبدو كآليات سببية، وبالتالي فهي لا تساهم في - حد ذاتها - في التعاون بمعزل عن العوامل البنيوية المتضمنة، كما ليس واضحا نظريا، أن المنظمات الدولية تساهم في حل المشاكل ذات الطابع المعلوماتي، كما أن الديمقراطيات التي تتسم بالشفافية و تمتلك سجلا جيدا في النزوع نحو السلم تستطيع و بشكل منفرد تقديم التزامات موثوقة، كما لا يوجد سند نظري كبير بكون تعزيز الشفافية ضروري وتبين دراسات التعاون في التسلح أن الحكومات الديمقراطية تقيم بدقة الأوضاع الداخلية لبعضها البعض حتى في غياب آليات مؤسساتية واضحة للقيام بذلك، و بالتالي الأنساق ليست ضرورية لتغذية المحتوى المعلوماتي للتفاعل بين الديمقراطيات، و من ناحية أخرى لا يوجد تأكيد إمبريقي كافي يؤيد وجود ارتباط وثيق بين المؤسسات الدولية و السلام 3، إذ يشير **روندال** **شولير** و**دافيد بريس**، إلى أنه لا يوجد موضوع في نظرية العلاقات الدولية أكثر إثارة للجدل - عبر العقد السابق- أكثر من حقيقة دور المؤسسات العالمية: لماذا تستثمر الدول فيها؟، كيف تؤثر في خيارات صانعي القرار في السياسات العالمية؟.

و تقوم هذه النظرية على فلسفة التركيز على جانب الرخاء الاقتصادي و الاجتماعي للشعوب على حساب تناسي الحدود السياسية للدول.

يقضي الطرح المؤسساتي بأهمية المؤسسات، و يقوم على افتراض أن تكاليف الصفقات المرتبطة بإنشاء المؤسسات الدولية مرتفعة، و من هنا فإنها تظل صامدة حتى بتغير المصالح التي أدت إلى إنشاءها، كما تساهم المنظمات الدولية في حل المشاكل ذات الطابع المعلوماتي، كما تقدم النظرية المؤسساتية حلا لإشكالية المأزق الأمني كما هو وارد عند **وولتز** ، **روبرت جرفيس** و **جيمس فيرن** و آخرون يثيرون حقيقة نقص المعلومات و أن الحكومات يجب أن تحضر نفسها للأسوأ، لأنها ليست متأكدة من نوايا وإمكانيات الخصوم، و الحل أن المؤسسات تستطيع حل هذا المشكل، لأنها تزودنا بمعلومات موثوقة عن الخيارات الوطنية و حول القوة 1.

و الحق أن الجدل بين الواقعية الجديدة و الليبرالية الجديدة أصبح صناعة نامية في مجال العلاقات الدولية إلا أنه من الصعوبة بمكان تحاشى نفس الخلاصة التي توصل إليها **جون ميرشايمر** بشأن المؤسساتية الليبرالية عندما يقول: " لقد ظلت المؤسساتية الليبرالية في مركز مناقشات العلاقات الدولية لما يزيد عن العقد لتمثل حقبة طويلة، بالمعايير الأكاديمية، فإذا ما كان هناك دعم امبريقي للمؤسساتية الليبرالية، فقد كان من الممكن أن يظهر بعض منها على السطح الآن، و الحق فإنه تم إجراء بحث تجريبي عن النظرية إلا أن معظم هذا البحث قلل من شــأن المؤسساتيـة الليبرالية، في حين أنه أيد الواقعية، و لهذا ليس من المدهش الآن أن تتحول المؤسساتية الليبرالية إلى الواقعية، إلا أن الأمور سوف تتضح إذا ما تم الاعتراف بذلك." أي أن المؤسساتية الليبرالية ما هي إلا الواقعية تحت مسمى آخر، حيث توصف فكرة الاعتماد المتبادل المركب **لروبرت كوهين** و **جوزيف ناي**، و هى الفكرة التي سبقت المؤسساتية الليبرالية بأنها مجرد تعديل للواقعية.

 فكل من الواقعية الجديدة و الليبرالية المؤسسية الجديدة يبحثان عن تفسير للانتظام السلوكي من خلال فحص الطبيعة اللامركزية للنظام الدولي، و يقران بلامركزية النظام الدولي و أهمية قوة الدولة، وتتقاسم الليبرالية المؤسسية الجديدة مع الواقعية الفرضية التي ترى بأن المسؤولين في الدول يحسبون جيدا التكلفة والفوائد المرجوة من أية أفعال يقومون بها.